المتداول العربي
ARABIC TRADER

الفـهـرس

- تعريف النفط
- أنواع النفط
- ما هي العوامل التي تحدد اسعار النفط
- خمسة دول تحرك المعروض العالمي من النفط
- الدول التي تمتلك أكبر احتياطي نفط في العالم
- منظمتي الاوبك والأوابك
- آثار قرار منظمة الاوبك على الأسواق
- المملكة العربية السعودية ومنظمة الاوبك
- النفط ودوره في الاقتصاد السعودي
- أزمة النفط عام 2008
- أسباب استمرار هبوط أسعار النفط
- دراسات صندوق النقد الدولي توضح أسباب تراجع الأسعار
- علاقة النفط بالاقتصاد الأمريكي
- علاقة الدولار بأسعار النفط
- تأثير رفع الفائدة على أسعار النفط والاقتصاد السعودي
- النفط وتأثيره على معدلات التضخم
- الأسواق تتناغم مع إيقاع أسعار النفط
- عدم تأثير الاتفاق النووي الإيراني على أسعار النفط
- نظرة شاملة عن النفط الصخري

مقدمـة

يهدف هذا البحث إلى دراسة ملف النفط بكافه جوانبه وتسليط الضوء على القضايا الهامة المتعلقة به والتي تشمل جميع الجوانب الاقتصادية. فقد قام قسم ابحاث السوق بالمتداول العربي بتجميع كافة المعلومات وتحليلها وربطها بالأوضاع الاقتصادية العالمية وقد تم الاستعانة بالمصادر الرسمية خلال كتابة هذا البحث لتزويدكم بكافة المعلومات الهامة. ولا بد لنا من الإشارة إلى نقطة مهمة، هي أن هذا البحث لا يهدف إلى اتخاذ قرارات لتداول السلع وإنما تكوين رؤية عامة وشاملة حول النفط والتزود بالمعلومات التي سوف تجعلك على داريه كاملة بأهمية النفط ودوره العالمي في تحديد ملامح اقتصاد أي دولة وقوة عملتها. ونسرد في هذا البحث العديد من النقاط التي سوف تجيب على العديد من الأسئلة سواء كانت من الناحية الاقتصادية أو من باب المعرفة.

تعريف النفط:

النفط هو سلعة رئيسية لا يمكن الاستغناء عنها ويطلق عليه أيضا الزيت الخام، أو الذهب الأسود وهو عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال ويتم استخراجه من الطبقة العليا من القشرة الأرضية. ويتكون النفط من خليط من الهيدروكربونات، ويختلف في مظهره وتركيبه ونقاوته بحسب مكان استخراجه.

وهو مصدر من مصادر الطاقة الأولية الهامة طبقا لإحصائيات الطاقة في العالم. ولكن العالم يحرقه ويستغله في إنتاج الطاقة الكهربائية وتشغيل المصانع وتحريك وسائل النقل وتشغيل المحركات المعدة لحركة وفي إنتاج الطاقة الكهربائية التي يمكن أن تُولّد بطرق أخرى توفر على البشرية حرق هذه المادة القيمة كيميائيًا.

ويتم استخراج العديد من المواد الكيمائية من النفط، ومنها الوقود والأسمدة والمبيدات وكثير من الأدوات البلاستيكية والأنابيب والأقمشة والنايلون والحرير الصناعي والجلود الصناعية والأدوية.

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستهلك نفطي في العالم وتمثل وحدها نحو ربع الإنتاج العالمي المقدر بنحو 96 مليون برميل يوميا حتى الآن. بذلك يستهلك 4% من سكان الأرض 25% من إنتاج البترول العالمي وتحتل الصين المركز الثاني في استهلاك النفط بما يقرب من 10 مليون برميل يوميًا.

أنواع النفط

تصنف الصناعات النفطية خام النفط طبقا لمكان المنشأ خام غرب تكساس الوسيط، أو برنت وغالباً عن طريق وزنه النوعي سواء كان خفي أو متوسط أو ثقيل، كما أن من يقومون بعمليات التكرير يطلقوا عليه "حلو أو مسكر" عند وجود كميات قليلة من الكبريت فيه، أو "مر" في حال احتواءه على كميات كبيرة منه، ويتطلب مزيد من التقطير للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج.

العوامل المؤثر ة على أسعار النفط

مع مرور السنوات يلعب النفط دوراً أكبر في الاقتصاد العالمي، وكانت الأعوام الأولى لبدايات الحفر والتنقيب عن النفط تعتبر نوعًا من الإزعاج في زمن كانت فيه الكنوز هي الماء أو الملح. وكان معظم الطلب على النفط لاستخدامه في إضاءة المصابيح التي تعمل بالكيروسين وذلك حتى عام 1901م حين استطاعت أول شركة قادرة على القيام بالحفر في موقع عُرف باسم سبيندل توب جنوب شرق تكساس، وتم إنتاج أكثر من 10,000 برميل يوميًا من هذا الموقع أكثر من أي موقع آخر في الولايات المتحدة.

وقد يكثر الجدال حول أن عصر النفط الحديث بدء منذ عام 1901م، حيث تم استبدال الفحم بالنفط كمصدر أساسي للوقود، ومن ثم أصبح العنصر الأساسي في الوقود حول العالم، مما جعله سلعة عالية الطلب حول العالم، ولكن كيف يتم تحديد الأسعار؟

محددات أسعار النفط

مع اعتبار أن النفط سلعة عالية الطلب عالمياً، تأتي احتمالية تقلب الأسعار بصورة كبيرة، مما سيكون له تأثير اقتصادي كبير، وهناك عاملين رئيسيين يؤثران على أسعار النفط هم :

العرض والطلب، حيث يرتفع السعر عندما يزداد الطلب أو يتراجع المعروض، بينما ينخفض السعر عندما ينخفض الطلب أو يرتفع العرض.
ثقة الأسواق، عادة ما يتم تحديد سعر النفط في سوق العقود الآجلة للنفط، ويعني عقد النفط الآجل اتفاق ملزم يعطي الحق لأحد الأطراف بشراء برميل النفط عند سعر محدد مسبقًا عند وقت محدد مسبقًا في المستقبل، وتحت هذا العقد كلًا من المشتري والبائع ملزم بالوفاء بالتزاماته في التاريخ المحدد.

وخلافا لمعظم المنتجات، لا يتم تحديد أسعار النفط بشكل كامل عن طريق العرض والطلب وثقة الأسواق تجاه منتج مادي ولكن تلك العوامل تلعب دوراً قوياً في تحديد أسعار النفط، أيضًا الاتجاهات الدورية تلعب دوراً في سوق السلع، وبغض النظر عن كيفية تحديد أسعار النفط يبدو أنه سيظل سلعة عالية الطلب.

خمسة دول تحرك المعروض في النفط

يعد كلًا من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة وكندا والعراق وإيران من أكبر الدول المنتجة للنفط ولديها القدرة على إنتاج كميات ضخمة من النفط وقد ساهمت معدلات إنتاج النفط المتزايدة بعد الأزمة المالية العالمية 2008 إلى تراجع الأسعار بأكثر من 50% في الفترة ما بين 2014 و 2015.

وهناك بعض الدول الأخرى المنتجة للنفط وهي روسيا والصين والامارات العربية المتحدة والمكسيك والكويت. بالرغم من ذلك، فإن معدلات إنتاج تلك الدول أقل تأثيراً على نسبة المعروض لأنهم ينتجون بطاقتهم القصوى بالفعل، بالإضافة إلى ذلك تعتمد حكومات تلك الدول على أرباح النفط لتحقيق هدف الموازنة ولهذا فإنهم لن يقومون بخفض المعروض حتى مع تراجع الأسعار، على عكس معدلات إنتاج الولايات المتحدة وكندا التي قد يتم خفضها في حالة استقرار الأسعار عند مستويات منخفضة لفترة طويلة نظراً لانخفاض التكاليف.

خمسة دول تحرك المعروض في النفط

المملكة العربية السعودية

تتصدر المملكة العربية السعودية قائمة الدول المصدرة للنفط، فقد سجلت معدلات إنتاجها للنفط خلال أغسطس 2015 ما يقرب من 13 مليون برميل يومياً. وجدير بالاهتمام أن التكاليف الهامشية لإنتاج النفط في المملكة العربية السعودية دون 5 دولار وهي القيمة الأدنى في العالم.

ولهذا فإن أي تغير في معدلات الطلب بالمملكة العربية السعودية يؤثر على أسعار النفط وقد قامت المملكة بزيادة إنتاجها من النفط خلال انخفاض الأسعار على عكس التوقعات بسبب الضغوط المتزايدة لتحقيق هدف الموازنة وظهور تكنولوجيا النفط الصخري بالإضافة إلى أن المخاوف المتعلقة بارتفاع الأسعار مرة أخرى قد تشجع الاستثمارات العاملة في تطوير مشاريع الطاقة البديلة والتي قد تغني عن النفط في المستقبل.

الولايات المتحدة وكندا

تتشابه آليات الولايات المتحدة الأمريكية وكندا من حيث التأثير على المعروض، حيث يرجع معظم تراجع أسعار النفط إلى زيادة المعروض من كلاهما. بوجهٍ عام، ينتج كلاً منهما 17 مليون برميل يومياً ويُذكر أن أسعار النفط كانت في ارتفاع من عام 2001 إلى عام 2014 من أدنى مستوياته من 20 دولار للبرميل إلى 107 دولار للبرميل بعدما بلغ ذروته إلى 147 دولار للبرميل في عام 2008.

تزامن ارتفاع أسعار النفط في وقت سابق مع معدلات الفائدة المنخفضة عقب فقاعة التكنولوجيا والأزمة المالية والكساد العظيم وبالطبع مع ارتفاع الأسعار وسهولة الاقتراض ازدادت الاستثمارات في قطاع النفط بشكل قوي وتطورت هذه الاستثمارات حتى خرجت بتقنيات جديدة في الحفر وهو ما جعل من السهل استخراج النفط من الصخر الزيتي والرمال النفطية التي لم تكن مجدية سابقًا.

ومع تراجع أسعار النفط الحالي توقفت العديد من المشاريع بالرغم من استمرار بعض المشاريع الحالية في إنتاج النفط. وتحتاج المشاريع الجديدة استقرار أسعار النفط أعلى المستوى 75 دولار للبرميل لتحقيق أرباح. بالرغم من ذلك فعند استبعاد التكاليف الثابتة من المعادلة فنلاحظ أن التكاليف الهامشية تقدر بنحو 20 دولار للبرميل ولهذا تستمر بعض المشاريع في استخراج النفط لسداد ديونها على أمل ارتفاع الأسعار مرة أخرى.

ايران والعراق

تتشابه أيضًا آليات العراق وايران من حيث المعروض إلا أن الأوضاع السياسية مثلت عقبة أمام تلك الدول للاستفادة القصوى لما يملكونه من النفط. فقد بلغ حجم إنتاج العراق من النفط 3 مليون برميل يومياً ولكن الناتج المحتمل يتراوح عند 7 مليون برميل يومياً وفي حال تحسن الوضع السياسي فسوف يكون للعراق تأثير قوي على المعروض العالمي من النفط.

منظمتي الأوبك والأوابك

تعتبر منظمة الدول المصدرة للبترول والتي تعرف أيضاً باسم الأوبك المقتبس من معناها باللغة الانجليزية "Organization of the Petroleum Exporting Countries"، (OPEC) واحدة من أهم وأشهر المؤسسات العالمية ويرجع ذلك إلى أهميتها وتأثيرها القوي على أسواق النفط حول العالم. ولكن القليل منا يعرف أن هناك منظمة أخرى تحمل نفس الاسم لكنها مقتصرة على الدول العربية فقط تحت اسم منظمة الدول العربية المصدرة للبترول ويُطلق عليها اسم الأوابك Organization of Arab Petroleum Exporting Countries". ولهذا السبب أردنا أن نطلعكم على مزيداً من التفاصيل حول أسباب نشأة كل منهما والدول الأعضاء والأهداف المشتركة بين المنظمتين.

أولاً منظمة الاوبك

هي منظمة دولية تضم 13 دولة تعتمد كل منهما على صادرات النفط كأحد مصادر الدخل الرئيسية، وتهدف المنظمة بشكل أساسي إلى زيادة معدلات تصدير النفط إلى الأسواق العالمية لتحقيق عائد مرتفع. تملك المنظمة 40% من إجمالي الناتج العالمي و70% من الاحتياطي العالمي للنفط حول العالم. وقد ظهرت المنظمة عام 1960 في بغداد، وكان من اوائل الدول الأعضاء السعودية، إيران، العراق، الكويت وفنزويلا.

ليبلغ إجمالي الدول الأعضاء 13 دولة وهم: الجزائر، أنجولا، الإكوادور، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات وفنزويلا وأخيراً إندونيسيا. هذا، وتعتبر المملكة العربية السعودية هي الدولة الأكبر بالمنظمة لامتلاكها الحصة الأكبر من الإنتاج.

ثانياً، منظمة الأوابك:

هي منظمة غير حكومية تهدف إلى توطيد التعاون الاقتصادي المشترك بين الدول الأعضاء في مجال تصدير النفط. نبعت فكرة المنظمة من اهتمام الجامعة العربية بشؤون البترول، مما دفع القادة إلى تأسيس منظمة عربية للبترول تهتم بالتنسيق بين سياسات الدول العربية للبترول. وقد تم إنشاء المنظمة على عدة مراحل أولها كانت لجنة خبراء البترول العرب 1951، مكتب البترول 1954 ثم إدارة بأكملها تخضع للجامعة العربية عام 1959. ومن هنا تبلور فكرة إنشاء المنظمة ليتم تأسيسها بشكل رسمي في التاسع من يناير لعام 1968، بواجب اتفاقية تم إبرامها بين كلٍ من: المملكة العربية السعودية، دولة الكويت والمملكة الليبية في ذلك الحين. ومن ثم بدأ التوسع في عضوية المنظمة وتم السماح لدول أخرى بالانضمام ليرتفع عدد الدول الأعضاء من 3 فقط إلى 11 عضو.

وهم: الكويت، المملكة العربية السعودية، ليبيا، الجزائر، قطر، البحرين، الإمارات، سوريا، مصر، العراق وتونس.

العلاقة بين المنظمتين:

على الرغم من الاختلاف الكبير بين أهداف كل منظمة ، إلا أن هناك علاقة وثيقة تربطهم. يرجع ذلك إلى وجود 7 من أعضاء منظمة الأوابك أعضاء أيضاً بمنظمة الأوبك. هذا وتشارك مصر في اجتماعات منظمة الأوبك كمراقب. وقد ساهم نجاح المنظمة في تطور صناعة البترول بنحو كبير مما عمل على دعم مكانة المنظمة وتفعيل دورها في أسواق النفط العالمية. وقد بلغت احتياطات النفط الخام في دول المنظمة خلال العام 2000 أكثر من 633 مليار برميل وهو ما يساوي نسبة 61% من إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط، كما بلغ احتياطي الغاز الطبيعي أكثر من 22% من نسبة الاحتياطي العالمي بمقدار 35 تريليون متر مكعب.

آثار قرار منظمة الاوبك على الأسواق

الصراع على الأسعار بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة الاوبك

صرح معظم الخبراء الاقتصاديين بأن قرار الاوبك يلقي الضوء على بداية حرب أسعار النفط مع الولايات المتحدة حيث أن اكتشاف منطقة غنية بالنفط في غرب تكساس أسهم في زيادة المعروض من النفط إلى أعلى مستوياته على مدار ثلاثين عاماً مما يهدد بتراجع حصص منظمة الاوبك من إنتاج النفط حيث أنها تمثل 40% من معروض النفط على الصعيد العالمي ومن المحتمل أن تتراجع تلك النسبة مع بداية ارتفاع معدلات إنتاج النفط الأمريكي.

وبعد قرار منظمة الاوبك بالإبقاء على معدلات الإنتاج كما هي، يبدو أن منظمة الاوبك تنافس الولايات المتحدة في دفع الأسعار صوب مستويات قد تكون غير مربحة بالشكل المرضي. وقال بعض الخبراء أن شركات إنتاج النفط الأمريكية تستطيع تحقيق أرباحاً بالرغم من تزايد المعروض من النفط في حال استقرار أسعار النفط بالقرب من المستوى 70 دولار للبرميل، بالإضافة إلى ذلك صرح البعض أن التطور التكنولوجي في إنتاج النفط قد يدفع بالأسعار صوب الهبوط وصولًا إلى 40 دولار للبرميل خلال الأعوام المقبلة مما يعني أن الولايات المتحدة لن تقلل معدلات إنتاجها خلال الفترة المقبلة.

تزايد حدة التوتر الجيوسياسية

وبعيدًا عن الصراع بين الولايات المتحدة والدول المصدرة للبترول، إلا أن هناك احتمالية بزيادة حدة حالة التوتر الجيوسياسية بين الدول التي تم فرض العقوبات عليها مثل روسيا وإيران في حالة استمرار تراجع أسعار النفط، حيث يمثل النفط والغاز الطبيعي ما يقرب من 70% من الصادرات الروسية و 50 %من الموازنة العامة مما سوف يؤثر على الروبل الروسي. وفي السياق ذاته، تراجعت معدلات إنتاج النفط الإيراني إلى أدنى مستوياتها على مدار 20 عام حيث تم خفض صادراتها إلى النصف لتصل إلى ما يقرب من مليون ونصف البرميل يومياً فقط. بالرغم من تلك الآثار السلبية على الاقتصاد إلى أن تلك الدول أصرت على عدم رضوخهم لطلبات الغرب وعدم اكتراثهم للعقوبات المفروضة عليهم.

انخفاض أسعار الوقود

مما لا شك فيه، فإن تراجع أسعار الوقود يعني قدرة المواطنين على ادخار المزيد من الأموال التي قد ينفقونها في التسوق ولهذا من المتوقع أن تشهد المبيعات ارتفاعًا قويًا خلال عيد "الجمعة السوداء" بالولايات المتحدة الذي يتم فيه خصومات ضخمة على أشياء عديدة كل عام بأكثر من أي وقت مضى، وقد تزداد معدلات الإنفاق فيما بعد مع اقتراب نهاية العام.

اللافت للانتباه أن هذه التطورات الأخيرة تشير إلى أن أسعار النفط قد تستمر في التراجع خاصة مع استمرار التنافس بين منظمة الاوبك، وعليه التأثير على شهية المخاطرة بالأسواق وأسعار السلع بوجِه عام.

المملكة العربية السعودية والاوبك

عقب سنة من إعلان وزير البترول السعودي خلال اجتماع الاوبك الماضي عن قرار المملكة العربية السعودية بالسماح لسوق النفط بتحديد مستوى الأسعار بدلًا من استمرار السعودية في لعب الدور المحافظ على سعر البرميل أعلى المستوى 100 دولار قرر الأعضاء خلال ديسمبر بالإبقاء على معدل الإنتاج.

وعلى الرغم من إضرار هذا القرار المالي والاقتصادي بالسعودية وشركائها من الدول في الأوبك ومنتجين النفط الآخرين، إلا أن السعودية لم تُظهر أية نية لتغيير توجهاتها، بل على العكس فقد أكدت السعودية على أن لديها الموارد المالية الكافية للصمود أمام تراجع مستوى الأسعار.

هذا، وقد أبقت المنظمة على معدلات الإنتاج كما هي دون تغيير وأعلنت انضمام إندونيسيا إلى الدول الأعضاء وعودة إيران إلى الأسواق دون تحديد معدل الانتاج، الأمر الذي سوف يؤدي إلى مزيد من تراجع الأسعار خلال الفترة المقبلة.

هل تتمحور سياسة السعودية في صالح الأوبك أم لصالح السعودية نفسها؟

لقد قامت السعودية بفرض سياستها على شركائها في الأوبك باعتبارها المصلحة العامة للمنظمة مشيرة بأن السياسة التقليدية للأوبك بشأن الحفاظ على استقرار سوق النفط وخفض الإنتاج لن تكون فعالة في ظل قيام المنتجين خارجها بزيادة حجم إنتاجهم، كما أن قوى السوق سوف تعمل على خفض حجم الاستثمارات مما سيرفع مستوى الأسعار على المدى المتوسط إلى الطويل والذي يعود بالنفع في نهاية الأمر على جميع أعضاء الأوبك، من ناحية أخرى، فقد أكدت السعودية على أن أية زيادة في حجم إنتاجها يهدف إلى الحفاظ على حصتها في السوق ولا يعني خفض إنتاج باقي الدول.

وبالنظر إلى سنة مرت عقب قيام السعودية بإتباع هذه السياسة فسوف يكون من المنطقي اعتقاد الدول داخل الأوبك وخارجها أن تحول السعودية في سياستها يهدف إلى المصلحة الشخصية لها ولغيرها من حلفائها من دول الخليج بدلًا من خدمة المصلحة العامة للأوبك خاصًة وأن السعودية ودول الخليج يمثلان 78% من صناديق الثروة السيادية داخل الأوبك.

ومع إصرار السعودية على الحفاظ على حجم صادرتها في الأسواق، فقد فاقت حجم صادراتها من النفط لحجم إنتاجها خلال النصف الاول عام 2015 بنسبة 2.7%، بينما كانت إيران هي الدولة الوحيدة في الأوبك التي طابقت حجم الصادرات لحجم إنتاجها المحلي من النفط بنسبة 0.7% وفقًا لبيانات وكالة الطاقة الدولية.

والمثير للانتباه أيضًا أن السعودية قد زادت من متوسط حجم إنتاجها اليومي في النصف الأول من عام 2015 مقارنة بعام 2014 بحيث زادت حصتها من إنتاج الأوبك من 26% في 2014 إلى 26.6% ، بينما ارتفعت حصتها من إنتاج النفط العالمي من 10.2% إلى 10.4%، وعلى النقيض، فقد تراجعت حصة الأوبك من الإنتاج العالمي بنحو طفيف من 39.5% إلى 39.2%.

وفي حقيقة الأمر، فإنه في الوقت الذي قامت فيه السعودية وحلفائها من دول الخليج بزيادة إجمالي حجم إنتاجهم بنسبة 18.1% تراجع إنتاج الأعضاء الأخرى في الأوبك بنسبة 5.4%، فقد شهدت حصة السعودية ودول الخليج من الإنتاج العالمي تراجعًا بنسبة 0.1% بينما تراجعت حصة الدول الأعضاء الآخرين من 16.7% إلى 15.2%.

دور السياسة السعودية على الدول خارج منظمة الأوبك

قد تشير السعودية إلى توقعات وكالة الطاقة الدولية بتراجع إنتاج الدول خارج الأوبك من النفط بشكل حاد في 2016 خاصًة في أمريكا الشمالية والبرازيل كوسيلة للدفاع عن سياستها المتبعة.

وعلى الرغم من ذلك، فإنه من المنطقي تساؤل الدول خارج الأوبك عن مدى فعالية سياسة السعودية على المنتجين خارج الأوبك وحجم الاستفادة التي سوف تعود عليهم.

فبالنسبة لكلًا من الولايات المتحدة وروسيا، ارتفع حجم إنتاجهم في 2015 وسوف تستمر الولايات المتحدة في زيادة حجم إنتاجها في العام 2016.

بينما توقعت وكالة الطاقة الدولية نمو إنتاج البرازيل بنسبة 6.45% في 2016، وبالإضافة إلى ذلك، فقد زاد حجم الصادرات الروسية من 7.21 مليون برميل يوميًا في 2014 إلى 7.55 مليون برميل يوميًا في 2015، على الرغم من العقوبات المفروضة عليها من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، لتعويض انكماش الاقتصاد الروسي بشكل جزئي، حيث عملت روسيا على زيادة حجم الإنتاج من النفط من 10.86 مليون برميل يوميًا إلى 11.025 مليون برميل يوميًا، بينما تراجع حجم الطلب المحلي من 3.65 مليون برميل يوميًا إلى 3.47 مليون برميل يوميًا في النصف الأول هذا العام.

ولكن الجدير بالملاحظة، أن أية أرباح تحققها الدول خارج الأوبك حاليًا ما هي إلا فترة مؤقتة، فعلى الرغم من توقع وكالة الطاقة الدولية بتراجع الفائض في حجم الإنتاج في النصف الثاني من 2016، إلا أن الدول تعاني من الآن من فائض الإنتاج، كما أن لدى السعودية وحلفائها من دول الخليج والدول خارج الأوبك خاصًة الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وروسيا ما يكفي من الموارد المالية لزيادة حجم الإنتاج لتلبية الزيادة في الطلب بحوالي 18 مليون برميل يوميًا الذي تتوقعه الأوبك بحلول 2040.

النفط ودوره في الاقتصاد السعودي:

تعد المملكة العربية السعودية، من أكبر دول المنطقة العربية والتي تتمتع بوضع مستقر سياسياً واقتصادياً. تمتلك السعودية ثاني أكبر احتياطي للبترول حول العالم بعد فنزويلا وسادس أكبر احتياطي للغاز الطبيعي بمقدار 290 تريليون قدم مكعب، طبقاً لأحدث الإحصائيات في مايو من عام 2014، مما جعلها من أكبر وأهم مصدري النفط في العالم، كما أنها تلعب دوراً قيادياً في منظمة الأوبك .

يعتمد الاقتصاد السعودي على النفط بشكل أساسي، حيث يشكل قرابة 90% من صادرات البلاد. هذا فضلاً عن كونها واحدة من أكبر الدول المؤثرة سياسياً واقتصادياً حول العالم، وذلك نظراً لمكانتها الإسلامية وثروتها الاقتصادية وقدرتها على التحكم في أسعار النفط العالمي خلال الآونة الأخيرة.

يشكل قطاع البترول ما يقرب من 45% من عائدات الموازنة، 90% من عائدات الصادرات و45% من إجمالي الناتج المحلي داخل المملكة العربية السعودية. تشجع الحكومة السعودية القطاعات الخاصة على النمو حتى يكون قطاع النفط معتمداً على كل من القطاعين الخاص والحكومي، وأيضاً من أجل خلق فرص عمل جديدة لاحتواء عدد السكان المتزايد.

عمل قطاع النفط على زيادة أرباح السعودية مما ترتب عليه تحقيق فائض مالي في الميزانية، الأمر الذي شجع الحكومة السعودية على زيادة الإنفاق على التدريب، الوظائف، التعليم، تطوير البنية التحتية وزيادة رواتب موظفي الحكومة خلال الأعوام السابقة.

كانت طفرة النفط قد ساعدت في وصول نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالمملكة السعودية إلى نسبة قياسية خلال سبعينات القرن الماضي وهي 1.858%، وذلك قبل أن يتقلص بنسبة 58% في الثمانينات، ولكن مع الجهود الدائمة لتطوير قطاع النفط، فقد ساهم ذلك في ارتفاع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مرة أخرى ليصل إلى ما يقرب من 20% في العِقد الأخير من القرن الماضي.

تم اكتشاف النفط داخل الأراضي السعودية من قبل علماء جيولوجيا من الولايات المتحدة في الثلاثينات، إلا أن فكرة تطوير صناعة النفط العالمية لم تلق رواجاً إلا بعد نشوب الحرب العالمية الثانية وساهمت الثروة النفطية بالمملكة السعودية على تحقيق تنمية اقتصادية سريعة منذ الستينات والسبعينات، والتي ساهمت في تطوير وتغيير المملكة السعودية بشكلٍ جذري.

يبلغ احتياطي المملكة العربية السعودية 268.289 مليار برميل مقابل احتياطي العالم من النفط الذي يقدر بـ 1.655.561 مليار برميل خلال عام 2015 وفقًا للبيانات الصادرة عن وكالة إدارة الطاقة وتسيطر "أرامكو السعودية"، وهي شركة حكومية عملاقة، على 95% من إجمالي إنتاج النفط داخل الأراضي السعودية.

أصبحت المملكة السعودية واحدة من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم، وذلك بعد ارتفاع عائدات النفط في عام 1974. على الصعيد الأخر، عمل ارتفاع أسعار النفط آنذاك إلى تطوير حقول النفط حول العالم وبالتالي زيادة معدلات الإنتاج العالمية، مما أدى بدوره إلى تشبع الأسواق العالمية وانخفاض الأسعار بمرور الوقت، وصولاً إلى قرابة ما بين 50 و 40 دولار للبرميل الواحد في وقتنا هذا.

تراجعت المملكة العربية السعودية إلى المرتبة الثانية حول العالم من حيث احتياطي النفط العالمي بعد أن أعلنت فنزويلا ارتفاع احتياطات النفط المؤكدة لديها إلى 298.350 مليار برميل خلال العام الجاري. على الرغم من امتلاك المملكة السعودية على 100 حقل رئيسي للنفط والغاز، إلا أن نصف إجمالي الاحتياطي تقع في ثمانية حقول فقط، ومن بينهم حقل الغوار، والذي يُعد أكبر الحقول النفطية في العالم، باحتوائه على ما يُقدر بحوالي 70 مليار برميل، ليشكل 60% من إجمالي الإنتاج السعودي.

أرامكو السعودية
Saudi Aramco

أزمة النفط عام 2008

ارتفعت أسعار النفط بشكل قوي بنهاية عام 2007 حيث كسرت مستويات قياسية أستمرت في الصعود من 60 دولار للبرميل في 2007 وفي بداية 2008 كسر حاجز الـ 80 دولار وفي شهر مارس كسر حاجز الـ 100 دولار للمرة الأولى ووصل إلى أعلى مستوياته في التاريخ في شهر يوليو من سنة 2008 والذي كان حوالي 147.27 دولار للبرميل لكنه سرعان ما اتجه السعر نحو الهبوط وذلك بسبب المخاوف على الطلب العالمي بسبب الركود الاقتصادي العالمي بسبب أزمة الرهن العقاري في سبتمبر 2008. وصل النفط إلى 60 دولار للبرميل أدنى مستوى منذ أكثر من عام حيث يعتبر شهر سبتمبر أسوأ شهر للنفط حيث خسر حوالي 32% من قيمته.

أسباب استمرار الهبوط في أسعار النفط

أي تعافي في أسعار النفط أصبح لا يمثل حالة من التفاؤل بين المستثمرين في الوقت الحالي إنما الاستعداد لموجة هبوط أخرى كما نرى ، فإن لم تشهد معدلات الطلب ارتفاعًا خلال الفترة المقبلة فمن المتوقع أن تزداد الضغوط على أسعار النفط مرة أخرى، خاصًة في ظل عدم إيجابية الأوضاع الحالية والتي تظهر من خلال العوامل التالية:

تباطؤ معدل الطلب على النفط

فقد أعلنت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية عن توقعاتها بارتفاع معدل الطلب العالمي على النفط بقيمة 1.3 مليون برميل فقط يوميًا ليصل إلى 94.58 مليون برميل خلال العام المقبل، بينما متوقع ارتفاع معدل الاستهلاك الأمريكي من النفط بمعدل 0.4% خلال نفس الفترة ليصل إلى 19.44 مليون برميل يوميًا، والذي يعد أدنى مستوى مما كان عليه في عام 2008.

الاستهلاك الصيني

من المتوقع ارتفاع معدل الطلب الصيني على الوقود بنسبة 3.1% فقط خلال العام الجاري ليصل إلى 11.34 مليون برميل يوميًا، ذلك وفقًا للبيانات الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة، بينما في المقابل ازدادت توقعات صندوق النقد الدولي بنمو الاقتصاد الصيني ليسجل 6.8% هذا العام والذي يعد أبطأ وتيرة نمو منذ 2008.

وفرة المعروض من النفط

فقد ساعد التراجع في أسعار النفط منذ الصيف الماضي على تعزيز توقعات معدلات الطلب، وقد صرحت الوكالة باستمرار التوقعات بارتفاع معدل الإنتاج العالمي من النفط بنسبة أكبر من معدل الاستهلاك خلال عام 2016، والذي سوف يعمل على زيادة معدل المخزون بمقدار 1.8 مليون برميل يوميًا.

هذا، ومن المتوقع زيادة حجم إنتاج الولايات المتحدة من النفط سنوياً حتى عام 2020، ليرتفع بنسبة 14% وفقًا لتوقعات وكالة إدارة الطاقة الأمريكية السنوية، بينما متوقع ارتفاع معدل الطلب على النفط بنسبة 3% فقط خلال نفس الفترة.

ومن ناحية أخرى، فإن رفع العقوبات الغربية من على طهران يزيد من التوقعات بارتفاع معدل الإنتاج العالمي خاصًة عقب تصريح وزير النفط الإيراني بضرورة استعداد أعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) لإنتاج إيران لمزيد من النفط عقب رفع العقوبات والتي من المتوقع أن تضيف 500 ألف برميل أخرى للأسواق.

نستنتج مما سبق، أنه من المتوقع أن نشهد بعض التعافي في معدلات الطلب العالمي على النفط ولكن لن يكون هذا التعافي كافيًا لسد الفجوة بين الطلب والزيادة الكبيرة في معدلات الإنتاج، والذي بدوره سوف يؤثر على أسعار النفط خلال الفترة المقبلة.

دراسات صندوق النقد الدولي توضح أسباب تراجع النفط

كان تراجع أسعار النفط محور تساؤلات العديد من الخبراء فقد تباينت الآراء حول ما إذا كان هذا التراجع سببه زيادة المعروض أو ضعف الطلب العالمي.

وما بين هذا وذاك، إذا كان تراجع النفط سببه زيادة المعروض فلا شك أن ذلك يعد أمرًا جيدًا للاقتصاد حيث أن تراجع الأسعار هو مجرد سببًا لوفرة النفط في الأسواق أما إذا كان تراجع الأسعار سببه ضعف الطلب العالمي فإن ذلك يشير إلى ضعف الأوضاع الاقتصادية العالمية بشكل يثير القلق.

وبوجهٍ عام يبدو أن كلاً معدلات العرض والطلب يلعبان دورًا هامًا في تراجع أسعار النفط الحالي ففي الوقت الذي تراجعت فيه توقعات النمو العالمي سجلت فيه معدلات إنتاج النفط بالولايات المتحدة أعلى مستوياتها.

ونستنتج من دراسات صندوق النقد الدولي نقطتين هامتين وهما:

إن تراجعت أسعار الأسهم والنفط معًا فإن ذلك يشير إلى ضعف النمو الاقتصادي أو ضعف معدلات الطلب.

إن تراجعت أسعار النفط وارتفعت أسعار الأسهم كان ذلك إشارة إيجابية للنمو الاقتصادي أو زيادة المعروض.

كما أشارت الدراسات إلى أن معظم تراجع أسعار النفط يرجع إلى ضعف الطلب العالمي خلال الفترة ما بين منتصف يوليو وأكتوبر أما في الفترة ما بين منتصف أكتوبر وحتى أوائل يناير فكان سبب تراجع أسعار النفط هو زيادة المعروض.

الجدير بالذكر أن تراجع أسعار النفط لم يدعم النمو الاقتصادي بالشكل الذي كان ينتظره العديد من الخبراء حتى وقتنا هذا ولكنه يشكل ضغوطًا على معدلات التضخم بأغلب الاقتصادات المتقدمة التي تحاول جاهدة دفع معدلات التضخم إلى النسبة المستهدفة 2%.

تأثير النفط على الاقتصاد الأمريكي

أدى ظهور تكنولوجيا إنتاج النفط الصخري إلى تراجع الواردات النفطية بالولايات المتحدة بالإضافة إلى أنها تضيف المزيد من الوظائف وتشجع الاستثمارات وعليه دعم النمو الاقتصادي بوجهٍ عام ويمثل النفط أهمية كبرى للاقتصاد الأمريكي وهي كالآتي:

عانت الولايات المتحدة في الفترة ما بين 1990 وبداية الألفيات من ضعف الإنتاج المحلي للنفط مما أدى إلى الحاجة إلى زيادة الواردات النفطية، فبالرغم من ارتفاع معدلات إنتاج ولاية تكساس من النفط إلا أن ذلك لم يكن كافيًا لسد احتياجات الطلب المحلي وفي وقت لاحق تم اكتشاف طريقة تمكن الشركات من استخراج النفط من الصخر وهو ما يسمى بـ "تكنولوجيا النفط الصخري".

ساعد ارتفاع سعر البرميل خلال النصف الأول من عام 2014 على إقدام الشركات على استخدام هذه التكنولوجيا وتحقيق أرباح ضخمة وقد جعلت الولايات المتحدة تتربع على عرش الدول المنتجة للنفط. جدير بالذكر أن زيادة معدلات إنتاج النفط المحلي إيجابي للولايات المتحدة ولكن باعتبارها دولة منتجة للنفط وليس مجرد دولة مستهلكة فإن تراجع أسعار النفط غير مرحب به من قبل بعض الشركات.

وبالطبع تؤثر أسعار النفط على تكاليف الإنتاج والقطاع التصنيعي بأغلب الولايات فعلى سبيل المثال هناك علاقة مباشرة بين سعر الوقود وسعر السلع عند نقلها من مكان لأخر، حيث أن انخفاض أسعار الوقود يعني انخفاض تكاليف النقل وكما هو الحال مع استفادة القطاع التصنيعي من انخفاض المواد الصناعية المشتقة من النفط.

ومن النقاط الإيجابية لانخفاض أسعار النفط هو تراجع تكاليف الواردات النفطية وانخفاض تكاليف القطاع التصنيعي وقطاع النقل وسوف يستفيد المستهلك من هذا التراجع من خلال ادخار المزيد من الأموال لينفقها على أشياء أخرى مما سوف يدعم النمو بدوره.

ومن ناحية أخرى فإن تراجع أسعار النفط سوف يضر ببعض شركات النفط الأمريكية وبعض العاملين في إنتاج النفط المحلي وسوف يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة التكاليف بشكل عام سواء في قطاع النقل أو الأعمال سواء شحن البضائع بين الولايات أو استيراد السلع من الصين وسوف يتم تمرير ذلك إلى المستهلك في نهاية المطاف ليعيد حساباته فيما بعد بخصوص الإنفاق.

وعلى صعيد معدلات التوظيف، فإن اكتشاف تكنولوجيا النفط الصخري قد أدى إلى زيادة أعداد الوظائف ومنها أطقم الحفر ومشغلي الرافعات وسائقي الشاحنات، وميكانيكي الديزل... الخ مع الأخذ في الاعتبار أن هؤلاء العاملين في هذه المناطق يدعمون بعض القطاعات الأخرى مثل الفنادق والمطاعم ووكلاء السيارات وغيرها من القطاعات. ولهذا فإن تراجع أسعار النفط يعني تراجع منصات الحفر حيث أن ارتفاع تكاليف الحفر بأعلى من سعر البرميل لن يشجع على الاستمرار في التنقيب. ولهذا، فإن التأثير السلبي سوف يكون منصب على الولايات التي تعمل في النفط الصخري بينما قد تستفيد الولايات الأخرى من الآثار الإيجابية.

أما بالنسبة على الصعيد المالي، فعادة تعاني تلك الشركات من تراجع أسعار النفط وتؤثر سلبًا على القطاع المصرفي وقطاع الاستثمارات فهناك الكثير من الشركات التي تعتمد على المعروض من الصخر الزيتي ولهذا تقوم بتمويل مشاريعها من خلال زيادة رأس المال بالاقتراض، مما يعني أن كلًا من تلك الشركات والبنوك يتكبدون خسائر من تراجع أسعار النفط حينما تتوقف تلك الشركات عن العمل وتسرح العاملين لتدني الأرباح والذي سوف يصب في نهاية المطاف في ضعف النمو الاقتصادي الأمريكي.

بالرغم من قوة تأثير النفط على الاقتصاد الأمريكي إلا أنه لا يزال اقتصاد متنوع أي أنه يعتمد على الكثير من القطاعات وليس النفط وحده مثل بعض الدول الأخرى، ولهذا فإن قطاع النفط وحده لا يمثل الجزء الأكبر من النمو الاقتصادي ولكنه قد يؤثر على بعض القطاعات الأخرى فمن المعروف أن ضعف إحدى القطاعات قد يطول الآخر ولكن يبقى القطاع التصنيعي هو المستفيد الأكبر.

ولهذا، قد تتلقى بعض القطاعات الأمريكية بعض الضربات ولكنها تستطيع المضي قدمًا لأنها غير مرتبطة بقطاع منفرد على عكس روسيا أو فنزويلا اللتان يتأثران بشكل قوي كلما شهد النفط ارتفاعًا أو انخفاضًا.

ملخص القول، يستطيع الاقتصاد الأمريكي تحمل فترات طويلة من ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط.

علاقة الدولار بأسعار النفط

هناك علاقة عكسية بين الدولار وأسعار السلع، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه العلاقة ليست بهذه البساطة حيث توجد بعض العوامل الأخرى في تحديد أسعار السلع فعلى سبيل المثال فإن أسعار النفط تتأثر بمعدلات العرض والطلب فحينما زاد المعروض من النفط خلال الفترة الأخيرة سجل النفط تراجعًا قويًا. هذا، بالإضافة إلى الأوضاع العالمية الخارجية مثل تباطؤ وتيرة النمو في الصين والذي يؤثر في الوضع الاقتصادي العالمي بوجهٍ عام وبالطبع الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة فقد لاحظنا ارتفاع النفط بشكل قوي عقب شن المملكة العربية السعودية ضربات جوية على اليمن.

أهم النقاط المتعلقة بعلاقة الدولار بالنفط:

- تتحرك أسعار النفط عكس تحركات الدولار
- لا توجد علاقة قوية بين الدولار والنفط على المدى الطويل ولكنها أقوى على المدى القصير
- علاقة ارتفاع الدولار بانخفاض النفط أقوى من تراجع الدولار بارتفاع أسعار النفط
- علاقة خام غرب تكساس الوسيط بالدولار أقوى من علاقة خام برنت بالدولار

تأثير رفع الفائدة الأمريكية على النفط والاقتصاد السعودي

الجميع يعرف أهمية النفط للمملكة العربية السعودية ودورها الرائد على الصعيد العالمي باعتبارها أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم وعلى الرغم من تراجع إيرادات المملكة النفطية بشكل قوي خلال الفترة الأخيرة بسبب تراجع أسعار النفط العالمية بما يقرب من 70% من قيمته إلا أن الحكومة لم تجري أية تغييرات جذرية على السياسة المالية بالرغم من تراجع حجم الاحتياطي الاجنبي وفضلت الإبقاء على السياسة المالية التوسعية، ولكن هذا الاستمرار قد لا يدوم طويلًا مع وجود توقعات باستمرار تراجع أسعار النفط خاصة وإن استمر الفيدرالي الأمريكي في رفع معدلات الفائدة وخفض الإنفاق الحكومي فإن هذا سوف يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي بوجهٍ عام، ولكن اتباع سياسة نقدية توسعية في ظل الارتفاع المتوقع بأسعار الفائدة الأمريكية وربط الريال بالدولار الأمريكي سيكون صعبا للغاية.

ومع بداية التشديد النقدي في الولايات المتحدة قد يتبعه نفس الشيء في المملكة العربية السعودية. وبهذا سترتفع تكاليف التمويل قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الواردات وسترتفع تكاليف الاستدانة لشراء السلع المعمرة كالسيارات بنسبة ارتفاع الفائدة الأمريكية. وتؤثر معدلات الفائدة طويلة الأجل في معدلات تمويل شراء العقارات، ما سيرفع من معدلات الفائدة أو الربح السنوي على الرهن العقاري بنحو 2.5 في المائة. وتشكل الفوائد على الرهن العقاري جزءا كبيرا من أقساط القروض العقارية. وسينتج عن هذه الزيادة - في حالة حدوثها - تراجع جوهري في قدرة وملاءمة كثير من العائلات على شراء العقارات، ولهذا قد تكون سوق العقارات الأكثر تأثرا بارتفاع معدلات الفائدة.

ولا ننسى أن الأسواق المالية العالمية استفادت جدًا من وفرة السيولة في ظل معدلات الفائدة المنخفضة وبرنامج التيسير النقدي بالولايات المتحدة. ولذلك فإن رفع معدلات الفائدة سوف يؤدي إلى تراجع تلك السيولة والضغط على أسعار الأسهم والاستثمارات بوجهٍ عام.

ومن ناحية أخرى ستستفيد المصارف التجارية من رفع معدلات الفائدة، وخصوصا التي تطبق معاملات الشريعة الإسلامية من خلال عزوف معظم المودعين وخصوصًا في المصارف الإسلامية عن الحسابات التي تعمل بالفائدة، ما يخفض من تكاليف استدانة المصارف من المودعين إلى مستويات متدنية لا تتغير كثيرا بتغير معدلات الفائدة، بينما ترتفع إيرادات المصارف من رفع معدلات الفائدة برفع معدلات الائتمان التي يواجها المقترضون.

وعلى العموم سيستفيد من ارتفاع معدلات الفائدة المقرضون بما في ذلك المستثمرون في السندات بمختلف أشكالها، وتأتي مؤسسة التقاعد على رأس قمة المستثمرين في السندات الحكومية المحلية والعالمية. ولهذا من المتوقع ارتفاع إيرادات المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وسيرفع ارتفاع الفوائد الأمريكية العائد على استثمارات السندات في احتياطيات الدولة، وبهذا سترتفع إيرادات الدولة من الاستثمارات. من جهة أخرى، سيقود استمرار تراجع إيرادات الدولة النفطية إلى سحب المزيد من احتياطات الدولة، ما سينتج عنه تراجع حجم الاحتياطات وتآكلها بشكل تدريجي وخفض إيراداتها. وإضافة إلى ذلك، سترتفع حاجة الدولة إلى الاقتراض مستقبلا، وفي حالة حدوث ذلك فإن تكاليف خدمة الدين سترتفع مع ارتفاع معدلات الفائدة وارتفاع حجم الدين، ما سينتج عنه تكاليف إضافية على الدولة. وفي ظل توقع ارتفاع معدلات الفائدة قد يكون من المفيد المحافظة قدر الإمكان على الاحتياطات الحالية، واللجوء للاقتراض بسبب تدني تكاليف الاستدانة الحالية، ولكن إن استدعى الأمر ذلك.

جدير بالذكر أن رفع معدلات الفائدة سوف يؤثر على شركات النفط الصخري بالولايات المتحدة، المستدينة بأكثر من 200 مليار دولار، لمشاريعها الضخمة التي تكبدت خسائر قوية بعد هبوط النفط الأميركي دون 40 دولاراً للبرميل.

النفط وتأثيره على معدلات التضخم:

معدل التضخم هو نسبة التغير في حركة الأسعار والخدمات داخل الكيان الاقتصادي، وهو من أهم المؤشرات الدالة على صحة الأداء الاقتصادي. يتأثر معدل التضخم بالعديد من العوامل، ومن بينها حركة أسعار السلع ولعل من أهمها حركة أسواق النفط العالمية.

النفط كما نعرف هو من أهم السلع الرئيسية حول العالم منذ مئات السنين، وذلك نظراً لأهميته الاقتصادية العالية وتأثيره القوي على المسار الاقتصادي حول العالم أجمع وليس فقط على الدول المنتجة له. يؤثر النفط بشكلٍ قوي على معدلات التضخم في أغلب الاقتصادات العالمية الكبرى، ويرجع ذلك إلى علاقة السببية بين كل من النفط ومعدلات التضخم، فكلما ارتفعت أو تراجعت أسعار النفط تأثراً بالعوامل المختلفة، نجد أن معدلات التضخم تتبع اتجاه تلك الأسعار سواء كان صعوداً أو هبوطاً. يكمن السبب الرئيسي وراء ذلك إلى كون النفط أحد المدخلات الرئيسية لأغلب الاقتصادات، فهو عامل أساسي في تكوين ملامح الوضع الاقتصادي داخل البلاد، حيث يستخدم في شتى المجالات المختلفة. بالتالي، فإن ارتفاع أسعار النفط، والذي يستخدم في قطاع النقل، التدفئة وغيرها من القطاعات الأخرى، سوف يؤدي إلى ارتفاع السلع والخدمات المعتمدة على النفط بشكل أساسي. وارتفاع التكلفة في النهاية سوف يدفع معدلات التضخم إلى الارتفاع نتيجة لارتفاع الأسعار.

ظهرت العلاقة بين النفط ومعدلات التضخم بشكل واضح في سبعينات القرن الماضي بعد أن ارتفعت أسعار النفط من 3 دولار للبرميل الواحد قبل أزمة النفط خلال العام 1973، وصولاً إلى قرابة 40 دولار للبرميل خلال الأزمة النفطية في العام 1979. الأمر الذي دفع إلى تفاقم معدلات التضخم لأكثر من الضعف بنهاية 1980.

بدأت تلك العلاقة في الانهيار بعد الثمانينات، فأثناء الأزمة النفطية الناجمة عن حرب الخليج خلال تسعينات القرن الماضي، تضاعفت أسعار النفط في فترة لم تتجاوز الستة أشهر من 20 إلى 40 دولار للبرميل، في حين شهدت معدلات التضخم بعض الاستقرار الملحوظ، لترتفع من 134.6 في يناير 1991 إلى 137.9 في ديسمبر من نفس العام.

وقد بدأ هذا الانهيار جلياً خلال الفترة ما بين 1999 و 2005، حيث ارتفع متوسط السعر السنوي الإسمي من 16.56 إلى 50.04 دولار للبرميل

بالرغم من انهيار تلك العلاقة بهذا الشكل الملحوظ، إلا أن الأوضاع العالمية في الوقت الراهن قد أثبتت أن تلك العلاقة لم تنتهي كلياً، فمع الهبوط الحاد الذي تعرضت له أسعار النفط، واجهت معدلات التضخم العالمية صعوبة في تحقيق التعافي المستهدف لإنقاذ الاقتصاد العالمي من تداعيات الأزمة المالية عام 2008.

في الوقت الراهن يمثل التراجع في أسواق النفط العالمية تهديداً لقطاع الطاقة بالولايات المتحدة الأمريكية، ليحد من معدلات النمو بالقطاع مستقبلاً، وقد تدوم تلك الأثار السلبية لفترة من الوقت قد تستمر لشهور أو حتى سنوات. أما على الصعيد الأوروبي، فسوف تزيد أسعار النفط المنخفضة من حدة الصراع الذي تعانيه منطقة اليورو مع معدلات التضخم الضعيفة، التي تستقر قرابة الصفر. وفي اليابان، مع استحواذ الواردات النفطية على ما يقرب من 6% من إجمالي الناتج المحلي، فإن تراجع أسعار النفط بهذا النحو الحاد، قد يساهم في دعم معدل النمو بواقع بنسبة تتراوح ما بين 1.5% و 2%، مما يعوض الزيادة في قيمة الضريبة المضافة بنسبة 3% خلال العام الأسبق، مفسراً إلغاء رفعها مجدداً بنسبة 2%. وعلى الرغم من أن ذلك التراجع قد يدعم السياسة اليابانية على المدى القريب، إلا أنه قد يشكل عبئاً على هدف التضخم عند 2% على المدى البعيد.

عودة إلى الولايات المتحدة، فمن الواضح أن الآثار السلبية لتراجع أسعار النفط تتزايد يوم بعد يوم الأمر الذي يثير التساؤلات حول مسارات السياسة النقدية للبنوك المركزية الكبرى، فكيف ينوي الاحتياطي الفيدرالي الاستمرار في تشديد السياسة النقدية عن طريق رفع الفائدة في الوقت الذي تتراجع فيه أسعار النفط بهذا النحو، واضعة قطاع الطاقة داخل البلاد في أزمة واضحة، فضلاً عن كبح معدلات التضخم؟ فمع استمرار ضعف وتيرة التعافي الاقتصادي العالمي في ظل أزمة أسعار النفط، فقد يكون من الملائم أن يستجيب الاحتياطي الفيدرالي لتلك التطورات من خلال تأجيل قرار رفع الفائدة التالي. لتستقر معدلات الفائدة المنخفضة لفترة أطول من الوقت.

على الصعيد العالمي، فقد استجابت البنوك المركزية الأخرى لذلك التراجع بالتوجه نحو السياسة التسهيلية. فكل من البنك المركزي الأوروبي، بنك اليابان، الوطني السويسري وغيرهم من البنوك قد لجأوا إلى خفض معدلات الفائدة، معربين عن استعدادهم لتبني تلك السياسة لفترة أطول إن لزم الأمر. ومع استمرار تردي الأوضاع مؤخراً، فقد زادت احتمالية اللجوء إلى المزيد من السياسة التسهيلية من قبل بعض البنوك كالمركزي الأوروبي وبنك اليابان، أو حتى الاحتياطي الفيدرالي.

ومازال البعض يتوقع استمرار تلك الأوضاع لفترة أطول مما كان متوقعاً، نظراً إلى تقلبات الأسواق خلال الفترة الماضية. الأمر الذي قد لا يترك خياراً أخر أمام البنوك المركزية إلا الإبقاء على معدلات الفائدة عند نسبها المنخفضة، أو حتى اللجوء إلى معدلات الفائدة السلبية. وتشير بعض الآراء إلى أن ذلك الوضع قد يستمر حتى نهاية العقد الجاري.

الأسواق تتناغم مع إيقاع أسعار النفط

يؤثر هبوط الأسعار على أغلب الاقتصادات المتقدمة فطالما كان التراجع في أسعار النفط هو السبب الرئيسي وراء تراجع معدلات التضخم بشكل قوي بمعظم الدول وسوف نناقش كلًا منهم بالتفصيل.

أستراليا

كان لتراجع أسعار النفط التأثير الأقوى على الاقتصاد الاسترالي، فمن المعروف أن الاقتصاد الاسترالي يعتمد في المقام الأول على صادرات السلع (قطاع التعدين) وفي ظل انخفاض أسعار الطاقة تراجعت أسعار الصادرات مما أضر بالنمو الاقتصادي والموازنة العامة الاسترالية ودفع الاحتياطي الاسترالي إلى خفض الفائدة إلى 2%.

كندا

بالطبع لم يسلم الاقتصاد الكندي من التأثير السلبي لتراجع أسعار النفط، حيث أن كندا تمثل ثالث أكبر احتياطي عالمي من النفط ولهذا شهد النمو الاقتصادي ضعفًا قويًا بالتزامن مع تراجع أسعار النفط وتراجعت أيضًا قيمة الدولار الكندي بشكل قوي. وأيضًا قام بنك كندا بخفض معدلات الفائدة من 1.00% إلى 0.75%يوم 21 يناير ثم إلى 0.50% يوم 15 يوليو 2015 ولا يزال انخفاض أسعار النفط يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي الكندي في الوقت الحالي.

الولايات المتحدة

اعتدنا ان نرى في كل بيان صادر عن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أن تراجع معدلات التضخم يرجع إلى وجود عوامل مؤقتة ومن أهمها تراجع أسعار الطاقة وكما هو ملاحظ فإن هناك علاقة عكسية بين النفط والدولار وأن هذه العلاقة تؤدي إلى الحد من ارتفاع معدلات التضخم التي عادة ما تتأثر بتراجع أسعار الطاقة وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي.

المملكة المتحدة

اقتربت المملكة المتحدة من تحقيق هدف معدلات التضخم عند 2% في يوم 15 يوليو من العام الماضي عندما ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين على أساس سنوي إلى 1.9% مما دعم توقعات رفع الفائدة بنهاية العام الماضي، ولكن منع تراجع أسعار النفط من حدوث ذلك عندما بدأت معدلات التضخم في التراجع وانزلاقها إلى النطاق السلبي الأمر الذي يظهر لنا أنه بمجرد تعافي أسعار النفط والأهم استقرارها عند مستويات مرتفعة فسوف تشهد معدلات التضخم ارتفاعًا مرة أخرى ودعم قرار رفع الفائدة خصوصًا أن سوق العمل البريطاني يتعافى بشكل قوي جدًا لتبقى معدلات التضخم هي العائق الوحيد الأبرز.

اللافت للانتباه أنه بالرغم من وجود توقعات باحتمالية تراجع أسعار النفط مرة أخرى وإن ما نشهده حاليًا ما هو إلا تعافي مؤقت إلا أن النفط يبقى سلعة رئيسية ولا يمكن الاستغناء عنها على الصعيد العالمي ومعنى ذلك أنه إذا شهدت الأسعار المزيد من التراجع فلا يمكن أن تستقر لفترة طويلة منخفضة ولكنها سوف تعود للارتفاع مرة أخرى وبين الهبوط والارتفاع سوف نشهد تغير في تحركات العملات كما أشرنا.

في واقع الأمر، تعد إيران من كبرى المنافسين في سوق النفط، حيث تمتلك نحو 10% من النفط الخام في منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"، كما تمتلك 13% من المخزون الاحتياطي، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة بالولايات المتحدة.

احتمالات عدم تأثير الاتفاق النووي الايراني على أسعار النفط الحالية

أولاً: الاتفاق النووي الإيراني غير مفاجئ للأسواق

توقعت الأسواق التوصل إلى اتفاق مع إيران ، وبالتالي هناك توقعات بشأن حجم زيادة منتجات النفط الإيرانية منذ التوصل إلى اتفاق مبدئي في يوليو.

ثانياً: الأمر يستغرق عدة شهور لزيادة معدل الإنتاج

ثالثا: المنافسة

حيث أن إيران ستواجه منافسة قوية مع كبار مصدري النفط بمنظمة "أوبك" كالمملكة السعودية التي ترفض خفض معدلات إنتاجها من النفط.

النفط الصخري

هو أحد أنواع النفط الخفيف (ينقسم النفط إلى 3 أنواع طبقاً لكثافته، خفيف ومتوسط وثقيل وذلك طبقاً لنوعية المواد الهيدروكربونية المكونة له) الذي يتم إنتاجه من أنواع من الصخور المحتوية على مادة عضوية رسوبية تسمى الكيروجين. هذه المادة تتحول عبر عمليات الانحلال الحراري أو الهدرجة إلى سائل هيدروكربوني يشبه النفط في مكوناته.

هذا النفط يمكن استخدامه على الفور كوقود أو إخضاعه لعمليات تكرير عبر إضافة الهيدروجين وإزالة شوائب الكبريت والنيتروجين فنحصل على مواد مكررة تستخدم لنفس أغراض المواد المكررة من النفط الخام.

تكوينه عبر التاريخ:

يعود تكوين النفط الصخري إلى مائة مليون سنة حينما قسمت قارة أمريكا الشمالية إلى قسمين بسبب مساحة واسعة من البحر أدت إلى تقسيمها إلى جزء شرقي وجزء غربي ، وعند انخفاض مستوى سطح البحر بدأت تتراجع هذه المساحة تاركة مراعي خصبة وبحار داخلية أدت إلى موت الكائنات الحية التي تعيش عليها ، فتحولت هذه الكائنات إلى حفريات حجرية وبعد مرور الزمن تعرضت الحفريات للحرارة العالية وضغط الجاذبية مما أدى إلى تحويلها لنفط ، ولأن هذه المناطق لا تتوفر فيها العوامل التي تجعل من نفطها سائل ، أدى ذلك إلى تكون النفط الصخري.

اكتشافه :

رغم ما يحدثه هذا النوع من النفط من ثورة جديدة إلا أنه ليس اكتشافًا جديدًا، بل تم استخدام هذا النوع منذ قرون ماضية حيث كتب عنه أحد الفيزيائيين الأوروبيين عام 1596 وكان يستخدم لإنارة شوارع مدينة مودينا الإيطالية في القرن السابع عشر. وفي نهاية القرن التاسع عشر بدأ بناء عدد من الحقول الخاصة باستخراج النفط الصخري في كل من أستراليا والبرازيل والولايات المتحدة.

ومع دخول القرن العشرين بدأ عدد آخر من الدول في إنتاجه كالصين ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا وإسبانيا والسويد. لكن اكتشاف النفط الخام في منطقة الشرق الأوسط جعل صناعة النفط الصخري تتوقف.

ومع ارتفاع أسعار النفط الخام في القرن الحادي والعشرين قامت عدد من الدول بإعادة عمليات استخراج النفط الصخري مرة أخرى مثل الولايات المتحدة والصين وأستراليا.

تواجده:

يبلغ الاحتياطي العالمي من هذا النفط قرابة 650 تريليون طن ، وعند استخراج النفط من الصخر يستخلص من هذا الاحتياطي فقط 26 تريليون طن فقط.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول التي تحتوي على مخزون نفط صخري في العالم حيث أنها تمتلك حوالي 75% من إجمالي المخزونات في ،حيث يبلغ الاحتياطي 450 تريليون طن، كما يتواجد بكميات هائلة في كندا والصين وتمتلك روسيا من هذه النسبة ما يقارب 7% من الاحتياطي العالمي. يتواجد هذا النوع من النفط في المنطقة العربية في كل من المملكة العربية السعودية والأردن ،وبعض دول المغرب العربي .

كيفية استخراجه :

إن عملية استخراج النفط الخام من باطن الأرض أسهل كثيراً إذا ما تمت مقارنتها باستخلاص النفط الصخري.

فتحت الأرض يسبب الضغط الناتج عن الغاز في الفجوات التي يتواجد بها النفط بدفع النفط الخام إلى سطح الأرض، و بعد أن يقل ضغط تلك الغازات تبدأ المرحلتين الثانية و الثالثة الاكثر صعوبةً في التنقيب عن النفط حيث تتم أحياناً إضافة الماء من أجل إرخاء النفط المضغوط و الغازات من أجل زيادة الضغط في الفجوات. و في الكثير من الحالات يتم ترك النفط المتبقي من أجل عمليات التنقيب المستقبلية التي ستتم بواسطة معدات أكثر تطوراً.

إن طريقة استخراج النفط من الصخور هي أصعب عمليات الاستخلاص على الإطلاق، فيجب عندها استخدام أدوات خاصة لاستخراج الصخور النفطية من تحت سطح الأرض أو من سطح الأرض نفسه. بعد الانتهاء من الحفريات تمر الصخور النفطية بمرحلة التقطير حيث يتم تعريض الصخور المحفورة إلى "الانحلال الحراري" و تتضمن هذه العملية تعريض الصخور إلى درجة حرارة عالية جداً ما بين 650 إلى 700 فهرنهايت بانعدام الأوكسجين مع وجود إحدى المواد لتكوين تغير كيميائي.

بعد ذلك يسيل الكيروجين هو الوقود الأحفوري الموجود في الصخور النفطية و ينفصل عن الصخور. يمكن تكرير هذا الوقود الأحفوري إلى نفط خام اصطناعي. عندما يتم استخلاص النفط من فوق سطح الأرض تسمى هذه العملية بالاستخلاص السطحي تكمن المشكلة بأن هذه العملية تضيف خطوتين إضافيتين إلى طريقة الاستخراج التقليدية و التي تتضمن ضخ النفط مباشرة من الأرض فبالإضافة إلى عملية الاستخراج هنالك عمليات التقطير و التكرير لتحويل الكيروجين إلى نفط خام اصطناعي.

مشاكل عمليات استخراج النفط الصخري :

يتطلب عمليتان إضافيتان إذا ما تمت مقارنته بالنفط العادي وهما عمليات التقطير و التكرير.

تضعنا عمليات استخراجه أمام أزمة أخلاقية بيئية حيث يلزم برميلين من المياه من أجل تكوين برميل واحد من النفط الخام السائل، و بدون استخدام تكنولوجيا متطورة لمعالجة المياه فأن المياه المستخدمة في العملية ستزيد نسبة الملوحة في المياه المحيطة مسمّمة بذلك المناطق المجاورة.

الحل :

قامت شركة نفط Royal Dutch Shell بالعثور على حل لمشكلة تكرير النفط الخام و أطلقت عليه اسم ICP و فيها يتم ترك الصخور كما هي و لا يتم التنقيب عنها في الموقع، بدلاً من ذلك يتم حفر صخور النفط الخام و هي في الأرض و يتم إنزال مُسخنات إلى باطن الأرض و هذا يؤدي إلى تسخين النفط الخام و تسرب الكيروجين خارج الصخور في غضون سنة أو سنتين ثم يُضخ النفط إلى سطح الأرض مباشرة مما يقلل تكاليف العملية لعدم الحاجة إلى استخراج الصخور النفطية أو إلى ناقلات خاصة للتخلص منها.

و شمل تصميم شركة شيل جدار تجميد freeze wall و هو حاجز يحيط موقع عمل تنقيب النفط الخام حيث يتم فيها ضخ السوائل المبردة إلى الأرض من اتش جل تجمد المياه الجوفية لمنع دخولها لموقع العمل و لمنع المواد الثانوية من التسرب مع النفط.

و بسبب العقبات الاقتصادية فليس بالإمكان إنتاج النفط الخام بكميات كبيرة و تجارية حتّى الآن و لأن استخراج النفط بهذه الطريقة أكثر ضررا للبيئة من الطرق التقليدية لكن مع تزايد الطلب على النفط الخام و مع تصاعد أسعار البترول فإن النفط الخام و خاصة المنتج من شركة شيل أصبح مرغوباً.

مميزات النفط الصخري :

1. تحد من احتكار صناعة النفط :

من السهل تلاعب منظمة الاوبك بأسعار المنتجات النفطية لتحقيق مكاسب مالية ضخمة خاصة في ظل وجود منظمة واحدة تتحكم بأغلبية المعروض من النفط وبالتالي يؤثر ذلك على كل الصناعات التي ترتبط بالنفط بطريقة أو بأخرى فمع ظهور تكنولوجيا النفط الصخري أصبح اعتماد الدول على صادرات منظمة الاوبك أقل مما سبق.

2. من الممكن أن يصبح أقل تكلفه :

من الممكن أن تصبح تكاليف انتاج النفط الصخري أقل تكلفه من النفط التقليدي وذلك في حالة ما إذا تطورت تكنولوجيا الحفر وبالتالي سوف يقلل هذا من أسعار المشتقات النفطية في المستقبل.

3. أقل تأثيراً على البيئة:

لا يتواجد النفط الصخري على أعماق بعيدة تحت الأرض أو في المحيطات مثل النفط التقليدي، فهو يتطلب عمليات حفر واستخراج أقل من أي مصدر آخر للطاقة حيث يتم إدخال أنابيب تسخين لباطن الأرض فتقوم بتحرير مادة الكيروجين من الصخور ليتم رفعها للسطح عبر مضخات تقليدية. ولكن تكمن المشكلة في ارتفاع تكاليف هذه العمليات لذلك مع الوقت و تطور التكنولوجيا والتي من الممكن ان تخفض من هذه التكاليف قد يصبح النفط الصخري هو المصدر الأول للطاقة في العالم.

عيوب النفط الصخري :

1. انخفاض التكاليف تزيد من المعروض العالمي :

سوف يؤدي زيادة المعروض من النفط إلى تراجع الأسعار و بالتالي زيادة معدلات الاستهلاك و قد ينتج عن ذلك بعض المشاكل البيئية مثل انبعاث غاز الميثان في الجو و زيادة الازدحام المروري.

2. قد يؤدي إلى زيادة النشاط الزلزالي :

تتسبب عمليات استخراج النفط الصخري في بعض الانشطة الزلزالية و التي من الممكن أن تزيد من معدلات حدوث الزلازل و قوتها، وعلى الرغم من معظم هذه الأحداث تكون ذات تأثير بسيط إلا أنه لا يمكن التنبؤ بالزلازل التي تسببها هذه العمليات خاصة مع ارتفاع معدلات الحفر.

3. تلوث المياه الجوفية :

من الممكن تسرب الزيت الصخري من مواقع الحفر إلى المياه الجوفية و التي تعد المصدر الرئيسي للمياه. خلاصة القول أن استخدام النفط الصخري كمصدر للطاقة ليس بالأمر السيء إذا ما تم التحكم في عمليات الحفر بما يحمي البيئة بأفضل طريقة ممكنه.

تأثير إنتاج النفط الصخري على النفط الخام

إذا وصلت بعض الدول للاكتفاء الذاتي لإنتاج النفط وتصديره إلى الخارج فستزداد معروضات النفط الخام والنفط الصخري وكما هو معروف أنه كلما زاد العرض بدون مصاحبة في ارتفاع الطلب تنخفض الأسعار وخاصة النفط الخام لأن تكلفته تعد أقل من تكلفة النفط الصخري وبالتالي ستتكبد استثمارات النفط الصخري خسائر قوية ولن يصبح مجديا من الناحية الاقتصادية للدول المنتجة له لارتفاع تكلفته ، وبالتالي ستستقر أسعار النفط الخام ويزداد الطلب عليه وهذه الزيادة ستؤثر على سعر النفط الخام فيزداد ومن الممكن أن يتوقف إنتاج النفط الصخري.

تأثير إنتاج النفط على الاقتصاد الأمريكي

تسبب هذا النوع من النفط في ثورة في إنتاج النفط بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك نتيجة اكتشاف كميات كبيرة منه خصوصاً في ولاية تكساس الغنية به.

يبلغ إجمالي قيمة احتياطي الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري الممكن استخراجها أكثر من تريليون برميل وهو يساوي أربعة أضعاف احتياطي المملكة العربية السعودية من البترول العادي والذي يبلغ 268 مليار برميل، ويساوي احتياطي النفط الموجود في جميع الدول الأعضاء بمنظمة أوبك للدول المصدرة للنفط.

تنتج الولايات المتحدة الأمريكية 11,1 مليون برميل من البترول الخام يومياً بينما تستهلك يومياً 18,5 مليون برميل وبالتالي فإنها تقوم باستيراد حوالي 7,4 مليون برميل من النفط يومياً.

في شهر ديسمبر 2012م صرح الرئيس الأمريكي باراك أوباما أن الولايات المتحدة ستتخطى المملكة العربية السعودية لتصبح أكبر منتج للنفط في العالم في عام 2017م وذلك بفضل النفط الصخري.

وفي نفس الشهر اجتمعت منظمة الدول المصدرة للنفط – أوبك حيث أعربت عن قلقها من ارتفاع إنتاج النفط الصخري مما يهدد مستقبل الطلب على النفط الخام.

تأثير إنتاج النفط الصخري على المملكة العربية السعودية:

تبلغ نسبة الصادرات السعودية من النفط إلى الولايات المتحدة 15% من إجمالي صادراتها.

تصل تكلفة إنتاج البرميل الواحد من النفط الصخري حوالي 70 – 95 دولاراً أمريكيًا، وبالتالي فإن الولايات المتحدة ستفضل بالطبع استيراد النفط الخام على إنتاج النفط الصخري.

وبالإضافة لعدد آخر من الأسباب السياسية الخاصة بإيران وروسيا، فإن عددًا من الخبراء الغربيين أكدوا أن ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة قد تكون هي المفتاح للغز انخفاض أسعار النفط العالمية. من جانب آخر فقد قلل عدد من المحللين من تأثير الاكتشافات الأمريكية على الريادة السعودية على أسواق النفط العالمية وذلك بفضل قدرة السعودية على الضخ والاحتياطات الكبيرة بها وبالتالي فلها المقدرة على تحطيم أسعار النفط في أي وقت تشاء.

أهمية النفط الصخري بالنسبة للدول العربية :

طبقاً لعدد من الدراسات الخاصة بالمراكز البحثية ووزارة الطاقة الأمريكية فقد أظهرت توافر كميات كبيرة من النفط الصخري في عدد من الدول العربية حيث جاءت المغرب في المركز الأول بأكثر من 53 مليار برميل. وقد تم رصد عشرة مواقع في المغرب تحتوي على النفط الصخري أبرزها ذلك الموجود في منطقة طرفاية الساحلية جنوب المغرب ومدينة تيماهدايت. حتى هذه اللحظة لم تقم المغرب بأي عمليات استخراج للنفط من هذه المواقع وكل ما تم كان عمليات استخراج محدودة بهدف القيام بالأبحاث اللازمة.

وجاءت الأردن في المركز الثاني برصيد 34 مليار برميل نفط. ويتميز النفط الصخري الأردني بجودة عالية إذا ما قورن بالنفط الصخري الأمريكي. ومن أبرز المواقع المحتوية على النفط الصخري بالأردن كانت مناطق السلطاني واللاجون وجرف الدروايشاري بالإضافة لمنطقة اليرموك القريبة من الحدود السورية. ويمكن للأردن أن تقوم بإنتاج حوالي 4 مليار برميل من هذا الاحتياطي الحالي مع ترجيحات بارتفاع الإنتاج إلى 20 مليار برميل. وجاءت ليبيا في المركز الثالث برصيد 26 مليار برميل من النفط الصخري فيما جاءت الجزائر رابعة برصيد 5,7 مليار برميل. في مصر يوجد موقعان رئيسيان للنفط الصخري في كل من منطقة سفاجة – القصير وفي منطقة أبو طرطور، وقد قامت مصر خلال شهر ديسمبر عام 2014 بتوقيع أول عقد لإنتاج النفط الصخري وذلك مع شركتي أباتشي وشل مصر.

سيتم إنتاج النفط الصخري من منطقة أبو الغراديق بالصحراء الغربية. هذا الاتجاه الجديد لمصر يعود إلى أسوأ أزمة طاقة تمر بها البلاد منذ عقود.

مواقف دول العالم من النفط الصخري :

أوروبا :

ولمعرفة مدى التفاوت في المواقف بين البلدان الأوروبية يمكن الإشارة إلى تصريح الرئيس الفرنسي والذي أشار فيه إلى أن إنتاج النفط الصخري لن يتم في فرنسا ما دام هو رئيساً لهذا البلد.

في المقابل تقدم جارته بريطانيا تسهيلات كثيرة للشركات العاملة في إنتاج الغاز والنفط الصخريين، حيث قررت مؤخراً تخفيض الضرائب على إنتاج الغاز الصخري بنسبة كبيرة من 62 % إلى 30 % مما يعد واحداً من أقل نسب الضرائب على إنتاج الغاز في العالم، وذلك رغم الاحتجاجات من قبل أنصار البيئة والتحذيرات الخاصة بالانبعاثات الغازية الضارة.

من جانبها تسير عملية إنتاج الغاز الصخري بوتيرة سريعة في الولايات المتحدة الأميركية، والتي تحولت إلى مصدر للغاز بفضل التطور السريع الذي شهدته عملية الإنتاج في السنوات القليلة الماضية، أما ألمانيا واليابان، فإن التردد والمخاوف البيئية لا زالت تشكل هاجساً لمتخذي القرار.

والحقيقة أن لهذا الجدل الحامي ما يبرره، فهذه البلدان بحاجة ماسة لتنويع مصادر احتياجاتها من الطاقة وتقليل اعتمادها على الخارج، وبالأخص من منطقة الشرق الأوسط المضطربة.

الخليج :

ومع أن دول الخليج قد لا تضطر إلى إنتاج النفط والغاز الصخرين بفضل احتياطاتها الكبيرة، وبسبب التكلفة العالية للإنتاج الصخري، إلا أنها في الفترة الاخيرة بدأت المملكة العربية السعودية تتجه الى التفكير بقوة في انتاج النفط الصخري حيث كشفت مجلة أجنبية متخصصة بالشؤون الاقتصادية أن المملكة تعتزم البدء قريباً بعمليات تنقيب عن "النفط الصخري" فيما يقول البعض إن أي اكتشافات جديدة في هذا المجال ستشكل "مخزوناً استراتيجيا إضافياً للمملكة التي لا تزال حتى الآن تنتج نفطاً بأقل من طاقتها الاستيعابية القصوى."

هذا وتعتزم شركة "أرامكو" السعودية قريباً طرح مناقصات للتنقيب عن "النفط الصخري" لأول مرة في المملكة، على أن أعمال التنقيب ستجري في ثلاث مناطق من المملكة، من بينها "الربع الخالي" الذي يسود اعتقاد بأنه يضم مخزوناً كبيراً من هذه الثروة النفطية.

البلدان النامية :

بالرغم توفر النفط والغاز الصخريين في أراضيها، فإن معظمها لا يملك الأموال اللازمة للاستثمار في هذا المجال، وذلك رغم ارتفاع الطلب على الطاقة، مما يعني أن إنتاج النفط والغاز الصخريين سيقتصر في الوقت الحاضر على الأقل على البلدان الغنية التي تملك قدرات تمويلية، بما فيها بعض البلدان الناشئة، كالصين والهند والبرازيل وكوريا الجنوبية والتي لا يشكل أنصار البيئة فيها قوة ضغط مؤثرة، كما هو الحال في أوروبا والولايات المتحدة، مما سيسهل من عملية التوسع.

مما سبق يتبين لنا أن ملف النفط هو من أحد الملفات التي لا يمكن إغفالها سواء كنت متاجر بسوق العملات أم لا بل وأن النفط يمكن أن يتحكم في عجلة النمو الاقتصادي العالمي بشكل عام.

قسم أبحاث السوق بالمتداول العربي